

نسخة صادرة بتاريخ: 16 / 10 / 2023

المنتدى العالمي للاجئين - 2023

ورقة تصور

المقدمة

تحدد ورقة التصور المحدثة هذه الترتيبات المقترحة للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2023 بما يتماشى مع [خارطة الطريق للمنتدى وورقة المعلومات الأساسية](#) للاجتماع التحضيري الرسمي في 17 مايو 2023. سيتم عقد المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023 في جنيف، سويسرا في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر 2023 مع اضافة يوم مسبق للفعاليات الجانبية في 12 ديسمبر 2023.

يهدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين إلى: (1) تخفيف الضغوط على البلدان المضيقة، (2) تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، (3) توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة، (4) دعم الظروف في البلدان الأصلية للعودة بأمان وكرامة.¹ ويحدد الميثاق كذلك سلسلة من الترتيبات لتسهيل المشاركة والدعم لتحقيق هذه الأهداف. ومن بين هذه الترتيبات الرئيسية المنتدى العالمي للاجئين.²

من المتوخى أن يسهل المنتدى العالمي للاجئين تيسير الإعلان عن التعهدات والمساهمات الملموسة والنظر في الفرص والتحديات والطرق التي يمكن من خلالها تعزيز تقاسم الأعباء والمسؤوليات لدعم أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. ومن المؤمل عقده في جنيف، سويسرا على المستوى الوزاري وأن يشمل مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جانب أصحاب المصلحة المعنيين. وتشارك في استضافته وعقده دولة واحدة أو أكثر، إضافة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتوجيه دعوة للأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة فيه.

حصل المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عقد في 2019 على أكثر من 1,400 [تعهد ومبادرة](#) و350 تقديم [للممارسات الحدة](#) ذات العلاقة بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين من أكثر من 15 مجموعة من أصحاب المصلحة.³ أصدرت المفوضية في عام 2021 أول [تقرير مؤشرات خاص بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين](#) وعقدت [اجتماعاً للمسؤولين رفيعي المستوى](#) لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين في منتصف الفترة بين المنتديات. تم تحديد عشرين [توصية رئيسية](#) وإجراءات متابعة في اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى لتوجيه عملية تطوير التعهدات والمساهمات للمنتدى العالمي للاجئين القادم في 2023 (انظر الملف المرفق بهذه المذكرة).

ستشارك سويسرا في استضافة المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023 وستشارك في تنظيمه كل من كولومبيا وفرنسا واليابان والأردن والنيجر وأوغندا، بالإضافة إلى المفوضية. ويهدف المنتدى إلى توفير فرصة للبناء على التقدم الذي أحرزته الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون وتسليط الضوء عليه نحو تنفيذ التعهدات والمبادرات المعلن عنها منذ عام 2019. كما سيوفر مساحة للمشاركين لتقييم التقدم المحرز والإعلان عن تعهدات جديدة وتبادل الدروس

¹ انظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين - الفقرة 7

² انظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الفقرات 17-19.

³ تتألف مجموعات أصحاب المصلحة من الحكومات واللاجئين وممثلي المجتمعات المضيفة والسلطات المحلية والمدن والجهات الفاعلة المحلية الأخرى والمنظمات الدولية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدينية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأكاديميين، والمؤسسات الرياضية والثقافية (انظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين - القسم 3.2، الفقرة 3).

الهدف من المنتدى العالمي للاجئين

تعزيز أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين لتخفيف الضغوط، وتعزيز الاعتماد على الذات، وتوسيع نطاق طول البلدان الثالثة، ودعم ظروف العودة (الميثاق العالمي بشأن اللاجئين - الجزء الأول)
تسهيل ذلك من خلال الاستجابات الشاملة والترتيبات الوطنية والإقليمية والعالمية (الميثاق العالمي بشأن اللاجئين - الأجزاء 2 و3)

المنتدى العالمي للاجئين (الميثاق العالمي بشأن اللاجئين - الجزء 3)

التعلم

مشاركة الممارسات الجيدة والفرص والتحديات والدروس المستفادة لتوجيه العمل المستقبلي لدعم أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

التقييم

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين من خلال تقرير مؤشرات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والإبلاغ عن تنفيذ التعهدات والمبادرات

تقديم التعهدات

في عام 2023: السعي إلى تنفيذ تعهدات ومبادرات مشتركة عالية الجودة ومتطابقة مسبقاً أو مُعلن عنها لدعم التوصيات الصادرة عن اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى

نهج أصحاب المصلحة المتعددين والشراكة والمشاركة الهادفة للاجئين

عملية التقييم

كيف يمكن لأصحاب المصلحة تقديم البيانات لدعم عملية التقييم؟

يدعو الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الدول إلى إدراج اللاجئين والمجتمعات المضيفة وكذلك العائدين وعديمي الجنسية حسب الاقتضاء ضمن البيانات الوطنية والنظم الإحصائية (الميثاق العالمي بشأن اللاجئين - الفقرة 46). ويعد هذا الإدراج الإحصائي (على سبيل المثال في التعداد السكاني ومسوحات الظروف المعيشية) شرطاً أساسياً لقياس العديد من مؤشرات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ثم التقدم نحو أهداف الميثاق. وهو أيضاً أداة رئيسية لتنفيذ تعهد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

ومن المتوقع أن تدعم المفوضية الدول (مثل المكتب الإحصائي الوطني) في تفعيل الشمول الإحصائي.

كما يتم تشجيع الجهات المانحة (الدول والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الخاصة) على المشاركة في جمع البيانات الدولية ذات الصلة بمؤشرات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (على سبيل المثال جمع بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المساعدة الإنمائية لأوضاع اللاجئين).

كيف سيتم متابعة تنفيذ التعهدات؟

كما هو الحال في المنتدى العالمي الأول للاجئين، سوف يستمر العمل على آلية مبسطة للإبلاغ الذاتي عبر الإنترنت من أجل تتبع التعهدات التي قدمتها الجهات المانحة، مع الإبلاغ على آلية الإبلاغ بشكل مستمر وطلب التحديثات على نحو نصف سنوي. وسوف تظهر نتائج هذه التحديثات على بوابة التعهدات في المنصة الرقمية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين مما يشير إلى ما إذا كان التعهد في مرحلة التخطيط أو قيد التنفيذ أو قد تم الوفاء به. سيتم أيضاً مشاركة تحليل التقدم المحرز نحو تنفيذ التعهد من خلال جلسات إحاطة منتظمة تعقدها المفوضية حول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين بالإضافة إلى تقييم اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى لعام 2025.

يهدف إطار المنتدى العالمي للاجئين 2023 إلى تأمين النتائج الرئيسية التالية:

التي ستوجه المشاركة المستقبلية في الاستجابات الشاملة:

هدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين 4	هدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين 3	هدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين 2	هدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين 1
دعم الظروف في البلدان الأصلية للعودة بأمان وكرامة	توسيع نطاق الوصول إلى طول البلدان الثالثة	تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم	تخفيف الضغط على الدول المضيفة
تعزيز الدعم المالي والسياسي للعودة الطوعية المستدامة وإعادة التوطين، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات	زيادة فرص إعادة التوطين ولم تشمل الأسرة	دعم مالي وفني ومادي جديد لسياسات البلاد المضيفة وخدماته وأنظمتها التي تعزز الإدماج في انتظار التوصل إلى حل دائم	تمويل إضافي متعدد السنوات ومبتكر وعالي الجودة للتعاون الإنساني والتنموي والسلام
تعزيز التدابير لمعالجة الأسباب الجذرية ومنع الصراعات وبناء السلام في البلدان الأصلية	الوصول إلى مسارات تكميلية آمنة إضافية بما في ذلك تنقل العمالة والتعليم وغيرها	فرص عمل جديدة والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية لتعزيز الإدماج الاقتصادي	دعم جديد للعمل المناخي والتكيف والمستوطنات البشرية القادرة على التكيف
تشمل تدابير التمكين ما يلي:			
<ul style="list-style-type: none"> تمكين بنات الحماية والحوال للاجئين وعديمي الجنسية والعائدين، بما في ذلك الوصول إلى سبل اللجوء والوثائق والعدالة والحقوق الأساسية والأنظمة الوطنية للصحة والحماية الاجتماعية والتعليم، والقانون وإصلاح السياسات، والتدابير لتفادي حدوث حالات انعدام الجنسية وخفصها، والمستوطنات البشرية القادرة على الصمود. تعد التزامات الجهات المانحة بمواصلة وتعزيز المشاركة في الجهود الإنسانية والتنموية والسلام في سياقات النزوح وانعدام الجنسية المرتبطة بأمن الإنسان واستقراره أمراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن تساهم في الصالح العام العالمي. توسيع وتعزيز الشراكات مع الدول المانحة الجديدة والحالية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمدن والسلطات المحلية والمنظمات الدولية والإقليمية والبرلمانات واللاجئين ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية واللاجئين وعديمي الجنسية والشباب والمنظمات التي تقودها النساء والمؤسسات الرياضية والثقافية) والجهات الفاعلة الدينية ووسائل الإعلام والخبراء الأكاديميين. المشاركة الهادفة للاجئين وعديمي الجنسية في تطوير وتنفيذ التعهدات لتحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين مع مراعاة العمر والجنس وأشكال التنوع الأخرى. توافر البيانات وجودتها لدعم العمل الفعال والاستثمار في سياقات النزوح وانعدام الجنسية. 			



سيتم تأمين النتائج رفيعة المستوى من خلال تعهدات فردية أو مشتركة بتقديم الدعم المالي والمادي والفني وغير ذلك من أشكال الدعم. وسيتم تشجيع الجهات المانحة على القيام بـ:

- المساهمة في التعهدات الضخمة التي تكون تحويلية وعالية التأثير ومنظمة حول موضوع مشترك ومتعددة السنوات وعالية الجودة ولها قاعدة موارد.
- الوفاء بتنفيذ تعهدات عام 2019 التي تم الإبلاغ عنها حالياً على أنها "قيد التنفيذ" أو "قيد التخطيط".
- إعداد تعهدات جديدة عالية الجودة تكون إضافية وقابلة للقياس وقائمة على الاحتياجات ومطابقتها مسبقاً بشكل مثالي بين البلدان المضيفة والجهات الفاعلة الأخرى.

تشمل الأولويات في الفترة التي تسبق المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023 التقدم في تنفيذ التعهدات المعلنة منذ عام 2019 وكذلك تطوير تعهدات جديدة بما يتماشى مع **النتائج الرئيسية** المتوقعة للمنتدى العالمي للاجئين 2023 وأهداف ومبادئ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. وقد قامت المفوضية بالتعاون مع الدول وأصحاب المصلحة المتعددين بما في ذلك اللاجئين بتيسير تحديد النتائج الرئيسية المتوقعة بناءً على الأولويات الرئيسية المحددة للتعهدات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية في إطار **التوصيات** الناجمة عن اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى لعام 2021. وستواصل المفوضية تقديم إحاطات عالمية منتظمة لإطلاع جميع أصحاب المصلحة على هذه الأولويات وتقديم الدعم والتوجيه في تطوير التعهدات.

مِم تتكون التعهدات؟

قد تشمل التعهدات تجاه أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ما يلي:

- المساعدة المالية⁴ والمادية والتقنية.

⁴. انظر على سبيل المثال الفقرة 32 من الميثاق العالمي بشأن اللاجئين بشأن التمويل والاستخدام الفعال والكفء للموارد، بما في ذلك "الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة الدعم

- **أماكن إعادة التوطين والمسارات التكميلية** للقبول في بلدان ثالثة
- أي أعمال أخرى تختار الدول اتخاذها على المستوى الوطني لدعم أهداف الميثاق مثل تقديم الالتزامات الشاملة في السياسات⁵ أو الانضمام إلى المبادرات أو تطويرها، أو الرصد والبحوث.
- ستقوم كل جهة مانحة بتقديم تعهدات فردية من خلال **بوابة تعهدات المنتدى العالمي للاجئين**. قد تكون هذه التعهدات إما مستقلة أو داعمة لأحد **تعهدات أصحاب المصلحة المتعددين**.
- بناءً على الدروس المستفادة من المنتدى العالمي الأول للاجئين، فإن التعهد الجيد هو:
 - **تعهد إضافي**، أي توفير دعم جديد وتخصيص الموارد والسياسات أو المشاركة لتعزيز واستدامة تقاسم الأعباء والمسؤوليات. يمكن إدراج البرامج والتعهدات التي تظهر تأثيراً إيجابياً كتعهدات إذا كان هناك التزام بمواصلة البرنامج أو زيادته بعد المنتدى العالمي للاجئين 2023. وبخلاف ذلك، يمكن مشاركة هذه البرامج والتعهدات إما كتحديات للتعهدات على **بوابة التعهدات والمساهمات** أو **كممارسات جيدة** في المنصة الرقمية الخاصة بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين ويمكن مشاركتها خلال المنتدى.
 - **تعهد كمي** وقابل للقياس، حيث يوفر - حيثما أمكن ذلك - جدولاً زمنياً للتنفيذ والتكاليف وبيانات المستفيدين وتفاصيل الدعم المقدم أو اللازم لتنفيذ التعهد لتسهيل وإظهار التأثير الإيجابي.
 - **تعهد قائم على أساس الاحتياجات** ويتوافق مع التوصيات الرئيسية ومبادئ وأهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ويتوافق حيثما أمكن مع (الدعم المالي والمادي والفني لتنفيذ التزامات السياسة التي تعهدت بها البلدان المضيفة).

تتوفر **بوابة مطابقة التعهدات** لتسهيل مطابقة تعهدات السياسات التي تعهدت بها البلدان المضيفة منذ عام 2019 مع الدعم المالي والمادي لتنفيذها على **المنصة الرقمية الخاصة بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين**. والمفوضية متاحة لتسهيل المناقشات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين لضمان المطابقة قبل انعقاد المنتدى العالمي بشأن اللاجئين لعام 2023.

عند تقديم التعهد ينبغي أن يقوم أصحاب المصلحة حيثما أمكن بما يلي:

- استخدام نهج **أصحاب المصلحة المتعددين والشراكة** المنصوص عليه في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين لتعزيز تقاسم الأعباء والمسؤوليات ومن الأفضل أن يكون ذلك من خلال **تعهدات أصحاب المصلحة المتعددين** قيد الإعداد. تشمل تعهدات أصحاب المصلحة المتعددين العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللاجئين الذين يستفيدون من نقاط قوتهم التكميلية لدعم تنفيذ **تعهدات سياسة الدولة المضيفة** أو الجديدة والأولويات المشتركة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، بما يتماشى مع **التوصيات الرئيسية** لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى. توجد قائمة بالتعهدات الحالية لأصحاب المصلحة المتعددين يمكن الاطلاع عليها **هنا**. سيقوم كل صاحب مصلحة يساهم في تعهد أصحاب المصلحة المتعددين بتقديم تعهد فردي من خلال **بوابة** تعهدات المنتدى العالمي للاجئين مع الإشارة إلى كيفية مساهمته على وجه التحديد في التعهد.
- التشاور مع اللاجئين والمجتمعات المتضررة ومراعاة العمر ونوع الجنس وأي شكل من أشكال التنوع الآخر⁶ في تصميم وتخطيط وتنفيذ التعهد لضمان استجابات فعالة مناسبة وسهلة الوصول وشاملة.

بما يتجاوز الجهات المانحة التقليدية "

⁵. انظر أمثلة على **الالتزامات السياسات التي أعلنتها البلدان المضيفة الرئيسية والتعهد المشترك للأمم المتحدة**.

⁶. يرجى الرجوع إلى **ورقة النصائح المتعلقة بالعمر والجنس والتنوع** للحصول على مزيد من الإرشادات.

كيف سيتم تسجيل التعهدات الجديدة؟

يتوفر نموذج تقديم تعهد بلغات متعددة على [بوابة التعهدات والمساهمات](#) لضمان توافق التعهدات مع العناصر الرئيسية للتعهد الجيد الموضح أعلاه. وعندما لا تتوافق التعهدات بشكل كامل مع هذه العناصر، سوف تتابع المفوضية مع الجهات المتعهددة للنظر في التعديلات وتحديد الخطوات التالية. كما يمكن تقديم تعهدات جديدة في أي وقت قبل وبعد المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023. تشجع المفوضية الجهات المتعهددة على تبادل المعلومات حول التعهدات التي تدرسها أو تعمل على تحقيقها خلال جلسات الإحاطة العالمية حول المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023 لتسهيل المطابقة بشكل مسبق وحشد الزخم.

التعلم

تبادل الممارسات الجيدة

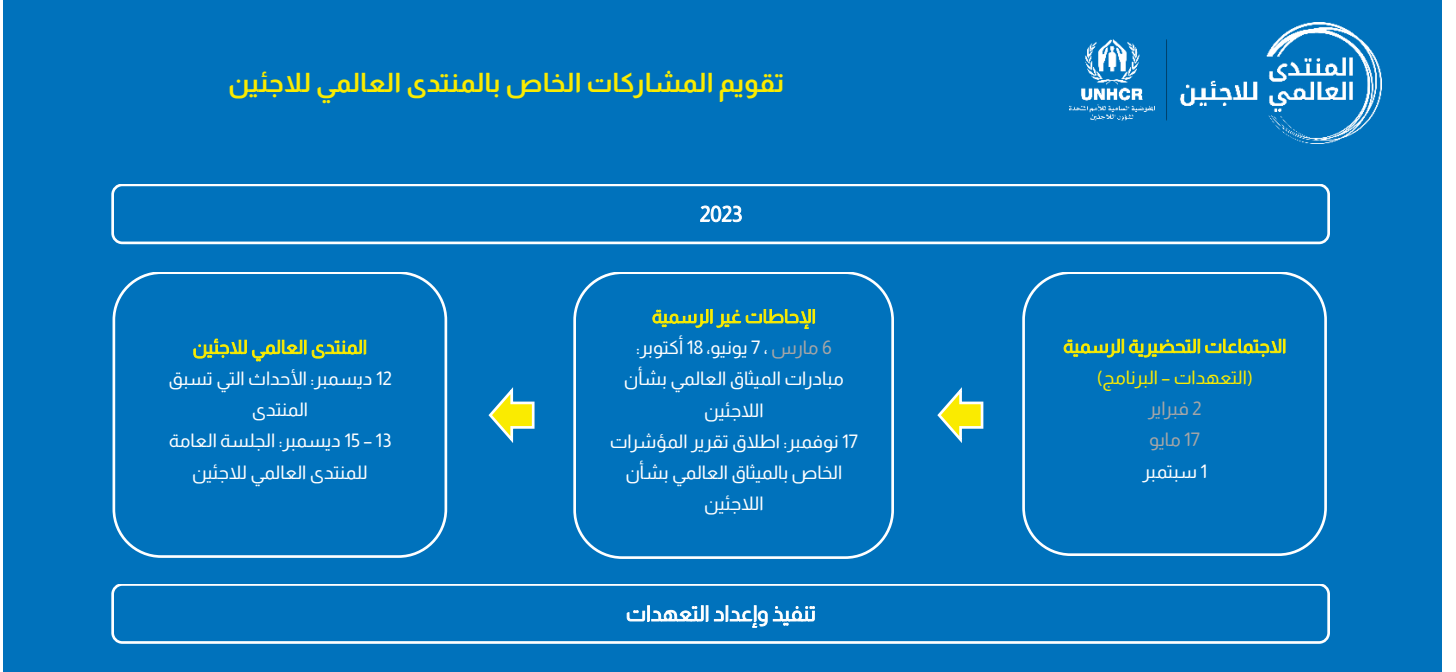
تساهم الممارسات الجيدة في تحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ولديها القدرة على تكييفها وتكرارها وتوسيع نطاقها. إن جميع أصحاب المصلحة مدعوون [لتبادل الممارسات الجيدة](#) التي تترجم الميثاق العالمي للحكومات إلى عمل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ومن خلال تبادل الممارسات الجيدة، يمكن لأصحاب المصلحة أن يتعلموا من بعضهم البعض حول ما ينجح بشكل جيد وما يمكن تكراره في مواقف أخرى وما يمكن توسيع نطاقه بمزيد من الدعم. إن تبادل الممارسات الجيدة يمكن أن يلهم الآخرين لتطوير تعهدات ومساهمات مبتكرة ومؤثرة يمكن الإعلان عنها في المنتدى العالمي للاجئين.

مثال: نهج الخروج التدريجي هو ممارسة جيدة أنشأتها منظمة "براك" والتي أثبتت قدرتها على التخفيف من حدة الفقر المدقع. يتلقى المشاركون في هذا البرنامج - في مدة تتراوح من 18 إلى 36 شهراً - الدعم المالي والمهني خطوة بخطوة. تعهد تحالف التخفيف من حدة الفقر في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019 بإنهاء الفقر المدقع لـ 160.000 أسرة في 26 دولة باستخدام نهج الخروج التدريجي. وحتى الآن، استفادت حوالي 62,000 أسرة في أكثر من 19 دولة من هذا التعهد. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتوسيع نطاق استخدام نهج الخروج التدريجي من أجل تحقيق الهدف المعلن من قبل المنتدى العالمي للاجئين في عام 2023.

لمعرفة المزيد حول المعايير وكيفية مشاركة الممارسات الجيدة على المنصة الرقمية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين، يرجى زيارة [الصفحة الإلكترونية للممارسات الجيدة الخاصة بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين](#). يمكن مشاركة الممارسات الجيدة في أي وقت عن طريق استكمال النموذج عبر الإنترنت أو إكمال النموذج وإرساله لتقديمه مع أي مرفقات إلى hqgcr@unhcr.org. وعلى وجه الخصوص، تشجع المفوضية الممارسات الجيدة التي تم إعدادها مع المنظمات التي يقودها اللاجئون أو بقيادتها.

سيتم نشر التعهدات التي تستوفي المعايير - بعد مراجعتها من قبل المفوضية - في مجموعة الممارسات الجيدة على [المنصة الرقمية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين](#). يمكن أيضاً تبادل الممارسات الجيدة خلال جلسات الإحاطة حول الاستعدادات الخاصة بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين من خلال قنوات الاتصال الخاصة بالمفوضية وفي المنتدى العالمي للاجئين.

تشجع المفوضية أصحاب المصلحة على مشاركة تقاريرهم عن الممارسات الجيدة في أقرب وقت ممكن قبل انعقاد المنتدى العالمي للاجئين، وذلك لضمان قدرتهم على بث الإلهام من أجل إعداد التعهدات والمبادرات وأن يتم نشرها في الوقت المناسب، وأي مشاركات يتم استلامها بعد 30 نوفمبر 2023 لن يتم نشرها إلا بعد انتهاء المنتدى.



من المدعوون للمشاركة في المنتدى العالمي للاجئين؟

ستتم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجموعات وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين كجزء من نهج أصحاب المصلحة المتعددين والشراكة لحضور المنتدى العالمي للاجئين 2023.⁷

تشجع المفوضية أن تقوم بمبادرات جميع أصحاب المصلحة ومبادرات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين بإشراك اللاجئين والمنظمات التي يقودها اللاجئون في تصميم وإعداد التعهدات والمبادرات وتقديم تعهدات مشتركة مع المنظمات التي يقودها اللاجئون وإدراج اللاجئين كجزء من وفودهم.⁸ سيتم أيضاً دعوة وفد مستقل من الخبراء والقادة المختصين باللاجئين إلى المنتدى العالمي للاجئين بما يتماشى مع الدعوة للتعبير عن الاهتمام التي تم إطلاقها في نوفمبر 2022 ومبادئ الشفافية والتتبع في المشاركة.

كيف سيتم تنظيم المنتدى العالمي للاجئين؟

تعد المفوضية في عام 2023 سلسلة من ثلاثة اجتماعات تحضيرية رسمية وجلسات إحاطة ربع سنوية غير رسمية للتشاور وتحديث المعلومات حول الاستعدادات للمنتدى العالمي للاجئين وتنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

تم وضع **مسودة البرنامج** والاعتبارات الرئيسية بالتشاور مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمنظمات التي يقودها اللاجئون وعديمو الجنسية والمجموعة المرجعية للمنظمات غير الحكومية. وتعمل المفوضية - بالإضافة إلى الجلسات العامة - على ضمان مساحة أكبر للمداخلات والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وإظهار تعهدات عالية الجودة بما في ذلك التعهدات المتطابقة والممارسات الجيدة من خلال الأحداث الجانبية والأحداث المرتبطة بالمنتدى والجلسات المختارة والمعارض وغيرها من الطرق التي تفصح عن النتائج الرئيسية.

⁷ انظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، القسم 3.2، الفقرة 3، للحصول على قائمة مجموعات أصحاب المصلحة.

⁸ مفوضية اللاجئين، ودليل "8 طرق يمكن للاجئين وعديمي الجنسية من خلالها المشاركة بنشاط في المنتدى العالمي التالي للاجئين"، والمنصة الرقمية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

الملحق: ملخص التوصيات الرئيسية الناجمة عن اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى لعام 2012

تم تحديد عشرين توصية رئيسية للمستقبل كجزء من عملية التقييم في الفترة التي سبقت اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى وأثناءه. وفيما يلي ملخص للتوصيات ومجالات العمل. ويعكس هذا الملخص مدخلات الدول وأصحاب المصلحة الآخرين خلال أحداث وعمليات التقييم الإقليمية وأصحاب المصلحة والموضوعات والاجتماعات التمهيديّة الافتراضية على شكل طاولة مستديرة والأحداث الجانبية والأحداث المرتبطة بالمنتدى والجلسات المختارة وطلقات النقاش والمناقشة العامة لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى وتقرير مؤشرات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. وللحصول على معلومات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بهذه التوصيات ونقاط العمل، يرجى الاطلاع على [الوثيقة الختامية لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى](#).

التوصيات الشاملة

التوصية 1: تنفيذ التعهدات الحالية للمنتدى العالمي للاجئين ووضع تعهدات جديدة لمعالجة الفجوات والاحتياجات المحددة.

- التعهدات واسعة النطاق والملموسة التي لا تزال قيد التنفيذ.
- تكييف وابتكار التعهدات عند الضرورة لتلبية الاحتياجات المتغيرة.
- مطابقة ومواءمة التعهدات المالية والمادية والفنية مع تعهدات سياسة البلد المضيف.
- اعداد التقارير عن التقدم المحرز نحو [تنفيذ التعهدات](#).
- التأكد من أن التعهدات الجديدة مبنية على الاحتياجات وقابلة للقياس وإضافية ومستدامة وشاملة وتراعي العمر ونوع الجنس والتنوع وتتماشى مع مؤشرات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

التوصية 2: تعزيز الوصول إلى الحماية الدولية.

- توفير سبل اللجوء والوصول إلى الأراضي، وهو أمر أساسي لتقاسم المسؤولية.
- تطوير قوانين وسياسات وأنظمة اللاجئين واللجوء التي تتماشى مع المعايير الدولية.
- توفير الخبرة والموارد لتطوير أو تعزيز أنظمة اللجوء الوطنية.
- ضمان التوثيق المناسب للاجئين وطالبي اللجوء والعائدين من خلال الحوار والتعاون بين البلدان الأصلية وبلدان اللجوء.
- تعزيز وتوسيع نطاق الأنظمة الوطنية لحماية الطفل لتشمل اللاجئين.

التوصية 3: الحد من حالات انعدام الجنسية.

- تطوير وتعزيز أنظمة تحديد وحماية الأشخاص عديمي الجنسية.
- توفير الدعم المالي للبرامج المتعلقة بانعدام الجنسية.
- تكثيف الجهود لتحقيق هدف حملة #أنا_أنتي للقضاء على حالات انعدام الجنسية بحلول عام 2024.
- توسيع قاعدة الدعم لتسريع التقدم في معالجة حالات انعدام الجنسية.
- دمج وتكامل الأولويات لحماية الأشخاص عديمي الجنسية والحيولة دون نشوء حالات انعدام الجنسية في عملية الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.
- وضع نهج جديدة ومرنة واستخدام التكنولوجيا من قبل الحكومات الوطنية والبلديات لضمان الوصول إلى تسجيل المواليد.

التوصية 4: الاستفادة بشكل أفضل من القدرات الإنسانية والتنموية وقدرات السلام المشتركة لتحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والتنموية والمهتمة بالسلام.
- تعزيز تنسيق جهود المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام وبين المجتمعات المحلية والحكومات.
- تحسين إعداد التقارير والتحليل عبر الجهات الفاعلة في مجال التنمية المشتركة.

- ضمان المزيد من التعاون الذي يمكن التنبؤ به بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمهتمة بالسلام لتقديم مناهج متكاملة للحلول.

التوصية 5: لفت الانتباه إلى تغير المناخ في حياتنا العملية.

- إعادة صياغة خطابنا للاعتراف بتغير المناخ ومعالجته باعتباره عاملاً مضاعفاً للمخاطر.
- الابتكار لتطوير الاستجابات التي تعزز قدرة اللاجئين ومضيفيهم على الصمود في مواجهة تغير المناخ.
- توفير التمويل لحماية البيئة واستعادة الموائل وإعادة تأهيل الأراضي والحراجة الزراعية.
- الاستثمار في الطاقة المستدامة في المناطق التي تستضيف اللاجئين لتعزيز الوصول إلى الكهرباء والاتصالات.
- إشراك اللاجئين في تدابير الوقاية من الكوارث والتأهب لها بقيادة المجتمع المحلي وفي تحديد الحلول وتصميمها ودعمها.

التوصية 6: تسهيل مشاركة اللاجئين بطريقة منهجية وشاملة وذات مغزى.

- إدراج اللاجئين في متابعة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على جميع المستويات (المحلية والإقليمية والعالمية).
- توفير التمويل المباشر والمرن للمنظمات التي يقودها اللاجئون.
- معالجة العوائق التي تحول دون مشاركة اللاجئين بما في ذلك من نُهج الشراكة المتساوية.
- تطبيق أساليب استقبال ومعالجة اللاجئين التي تعزز العلاقات الودية والمفيدة للطرفين مع المجتمعات المضيفة.
- إشراك اللاجئين في الجهود الرامية إلى زيادة المسارات التعليمية وفرص العمل وحرية الحركة والحصول على الوثائق.
- النظر في الاحتياجات والأولويات والقدرات المحددة لمختلف أفراد مجموعات اللاجئين من خلال نهج العمر والجنس والتنوع لجعل أنشطة الدعم أكثر فعالية.

التوصية 7: تعزيز البيانات المتاحة لدعم العمل والاستثمار الفعالين في أوضاع اللاجئين.

- تنظيم جمع البيانات الوطنية والدولية حول اللاجئين.
- تعزيز وتنظيم تتبع تمويل اللاجئين من قبل جميع أصحاب المصلحة.
- مواصلة وتوسيع الجهود لبناء قاعدة الأدلة بشأن تمويل أوضاع اللاجئين واعتماد اللاجئين على أنفسهم والمجتمعات المضيفة والحلول.
- تعزيز أوجه التناسق بين أدوات البيانات الحديثة والتقليدية لإنشاء آليات تتبع قوية.
- تعزيز القدرات والجهود الرامية إلى جمع البيانات وتحليلها مصنفة حسب العمر ونوع الجنس والتنوع.
- تسهيل التعاون بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة والمكاتب الإحصائية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة في جهود جمع البيانات.
- تسهيل وصول السلطات المحلية إلى البيانات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة باللاجئين الذين تستضيفهم.
- تسهيل مشاركة اللاجئين في جميع العمليات ذات الصلة بجمع البيانات وتحليلها ونشرها.
- إشراك القطاع الخاص في توفير الأدلة حول الإدماج الاقتصادي للاجئين.

التوصية 8: تعزيز مشاركة القطاع الخاص في دعم أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

- الانخراط في نطاق واسع من الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية وإنشاء القيمة المشتركة.
- معالجة العقبات السياسية والقانونية والتنظيمية التي تقيد مشاركة القطاع الخاص القائمة على السوق في المناطق المستضيفة للاجئين.
- مواصلة تطوير وتكرار خطط التمويل المبتكرة مثل سندات الأثر الاجتماعي والضمانات المصرفية وآليات ريادة الأعمال.
- تعزيز عوامل التمكين الرئيسية لتجريب المبادرات الواعدة وتوسيع نطاقها مع القطاع الخاص.
- توسيع نطاق أنشطة الدعم القائمة على النقد لتحفيز مشاركة القطاع الخاص.

- تطوير البرامج والمبادرات التي تشمل اللاجئين والمجتمعات المضيفة كجزء لا يتجزأ من أعمالهم الأساسية وسلاسل القيمة.
- تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة الإنسانية لتعزيز حقوق اللاجئين والاعتماد على الذات وتعزيز الإدماج والقدرات وطول البلدان الثالثة.
- تطوير آليات التكامل الاجتماعي والاقتصادي التي تستجيب للاحتياجات المحلية وتبث الثقة بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة الإنسانية.

هدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين 1: تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة

التوصية 9: تكثيف الجهود نحو تقاسم أكثر إنصافاً للأعباء والمسؤوليات.

- توسيع قاعدة الدعم لتتجاوز الدول المضيفة للاجئين والجهات المانحة والمؤسسات الرئيسية.
- استثمار رأس المال الدبلوماسي والسياسي لتفعيل تقاسم المسؤولية في جميع أوضاع اللاجئين.
- تعزيز الاستثمار والتعاون والمشاركة السياسية من خلال منصات الدعم.

التوصية 10: زيادة التمويل التنموي لدعم أوضاع اللاجئين.

- توسيع التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية الثنائية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف.
- ضمان وجود أدوات مالية متنوعة ومرنة للجهود الإنسانية قصيرة المدى وجهود التنمية طويلة المدى.
- إدراج اللاجئين في مجموعات البيانات والخطط والميزانيات الوطنية.
- تحديد وتكلفة التوسع والتحسينات لأنظمة تقديم الخدمات الوطنية.
- الحرص على أن تكون المناطق المضيفة للاجئين قادرة على الوصول إلى الدعم المالي المخصص لهم.
- زيادة الدعم المالي والفني رفيع المستوى للسلطات المحلية لإدراج اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً في تقديم خدماتهم.

التوصية 11: توفير تمويل أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات لجهود الاستجابة الخاصة باللاجئين.

- زيادة التمويل الإنمائي المرن والمتوقع والمتعدد السنوات.
- زيادة الدعم المالي المستدام والمرن للمنظمات التي يقودها الشباب والنساء واللاجئون والجهات الفاعلة المحلية.

هدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين 2: تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم

التوصية 12: زيادة الإدماج الاجتماعي للاجئين.

- دعم الشباب من اللاجئين والمجتمع المضيف لتطوير القدرات والمهارات والحفاظ على الصحة الجسدية والنفسية.
- توسيع نطاق النهج المبتكرة وتعزيز الشراكات لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.
- الاستثمار في تمكين السلطات المحلية والمجتمع المدني المحلي لدعم اندماج اللاجئين واستيعابهم وإيجاد الحلول المحلية.
- توسيع نطاق المبادرات التي تعالج العنصرية وكرهية الأجانب.
- إدراك الإمكانيات داخل الرياضة لتعزيز الشمول والحماية.
- إشراك الجامعات ودعمها لتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم.
- الاستفادة من المعرفة والخبرة على المستوى المحلي في المناطق التي تستضيف اللاجئين لتوجيه خطط التنمية الوطنية.
- ضمان اتباع نهج العمر والجنس والتنوع لإدماج اللاجئين.

التوصية 13: زيادة فرص الاندماج الاقتصادي والوصول إلى سبل العيش.

- منح اللاجئين الحق القانوني في العمل.
- زيادة فرص العمل وسبل العيش (بما في ذلك الوصول إلى الأراضي) لتسهيل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.
- توفير استثمارات مستهدفة للسياسات والنهج الوطنية الشاملة فيما يتعلق بفرص العمل وسبل العيش.
- الحرص على أن يكون العمر ونوع الجنس والتنوع والإعاقة من مجالات التركيز بهدف التحسين.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية التي تقدم برامج سبل العيش المصممة والملائمة للسياق.
- اتخاذ خطوات نحو تسهيل الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات من أجل الاندماج الاقتصادي
- ضمان إدراج الأشخاص المعنيين بشكل منهجي في جميع أشكال الحماية الاجتماعية على قدم المساواة مع المواطنين.
- معالجة العوائق التي تحول دون الوصول إلى سبل العيش والاندماج الاقتصادي بعيداً عن قانون العمل والنشاط الاقتصادي.
- بناء قاعدة الأدلة لتوجيه جهود المناصرة ودعم الاندماج الاقتصادي.

التوصية 14: توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي الجيد.

- الاستثمار في جميع مراحل الدورة التعليمية.
- استكشاف وتنفيذ أساليب مبتكرة للتعليم مثل التحول الرقمي والفصول الدراسية المتصلة بالشبكة.
- تشجيع المشاركة الهادفة وإدراج اللاجئين في التعليم، وذلك في إعداد وتنفيذ ومراجعة أنشطة الدعم التعليمية.
- إجراء "تدقيق للمساواة في التعليم" لتوجيه خطط الحكومات للتعاوي من الجائحة ومعالجة مسائل عدم المساواة التي يواجهها الطلاب والمعلمون في صفوف اللاجئين.

التوصية 15: توفير الرعاية الصحية للاجئين من خلال تعزيز النظم الوطنية

- إدراج اللاجئين في النظم والسياسات الصحية الوطنية.
- الدمج المنهجي للصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في عمليات التخطيط الإنساني والتنمية.
- تشجيع استجابة أكثر شمولاً للاجئين في حالات الطوارئ الصحية، بما في ذلك حصول اللاجئين على الفحوصات والعلاج واللقاحات الخاصة بفيروس كورونا.
- اتخاذ خطوات لتمكين اللاجئين من الانضمام إلى القوى العاملة الصحية النظامية.
- توسيع نطاق التعديلات التي تم إجراؤها على الخدمات الصحية مثل التحول إلى المداواة وإدارة الحالات عن بعد.

هدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين رقم 3: توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة

التوصية 16: زيادة حجم فرص إعادة التوطين للاجئين.

- توفير التزامات متعددة السنوات وتوسيع البرامج الحالية لإعادة التوطين ولم شمل الأسر.
- توسيع قاعدة البلدان التي توفر فرص إعادة التوطين.
- الحرص على بقاء المسارات التكميلية كفرص إضافية لإعادة التوطين ولم شمل الأسر.
- توسيع نطاق الشراكات متعددة القطاعات لتسهيل وتعزيز حلول البلدان الثالثة والدعوة إليها.
- التشجيع على المزيد من الرعاية المجتمعية.

التوصية 17: بناء مسارات تكميلية إضافية لحلول البلدان الثالثة.

- توسيع مسارات التعليم في البلدان الثالثة.
- توفير مسارات للدارسين في صفوف اللاجئين والمجتمع المضيف للعمل في الأوساط الأكاديمية.
- تطوير مسارات العمل من خلال إجراء تعديلات على السياسات وإشراك القطاع الخاص.

- المساهمة بالدعم المالي أو العيني للجهات الفاعلة التي تعمل على تطوير مسارات القبول.
- مراجعة وتعديل التشريعات والسياسات التي لا تزال تشكل عوائق أمام اللاجئين.
- تطوير المبادرات للتقليل من التكاليف أو تغطيتها، والتي يتكبدها اللاجئون في كثير من الأحيان.
- توفير التمثيل القانوني المجاني للاجئين الذين يواجهون عقبات قانونية.
- إعطاء أولوية أكبر لمسألة لم شمل الأسر.
- تبسيط عملية تقديم الطلبات وتوفير مساعدة إضافية لدعم اللاجئين من أجل استخدامها.
- إزالة العوائق القائمة أمام مسارات العمل والتعليم.

هدف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين رقم 4: دعم الظروف في البلدان الأصلية للعودة بأمان وكرامة

التوصية 18: تعبئة المزيد من الموارد لدعم العودة الطوعية.

- توفير المزيد من التمويل للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم وتمكين العودة الطوعية.
- استخدام عملية التعهدات الخاصة بالمنتدى العالمي للاجئين 2023 لإظهار وتعبئة الالتزامات المتزايدة بالموارد لدعم العودة الطوعية.

التوصية 19: تعزيز تخطيط وتنفيذ العودة الطوعية.

- الحرص على أن يعتمد التخطيط للعودة على معايير ومبادئ الحماية.
- تخطيط وتأمين الموارد اللازمة لتدابير إعادة الإدماج في وقت مبكر.
- التأكد من أن اللاجئين العائدين يمكنهم الوصول بأمان إلى أنظمة العدالة والدعم القانوني.
- دعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج من خلال الاستثمار في القدرات والأنظمة الوطنية.
- توجيه الاستثمارات التنموية نحو تعزيز الاقتصادات المحلية وأنظمة تقديم الخدمات.
- تطبيق البرامج والأساليب التي تعزز التماسك الاجتماعي، بما في ذلك الاستثمارات القائمة على المنطقة.

التوصية 20: تحسين التعاون لمعالجة الأسباب الجذرية وبناء السلام في البلدان الأصلية.

- تعبئة القدرات المتزايدة في مجالي التنمية والسلام لمعالجة الأسباب الجذرية في البلدان الأصلية.
- زيادة الاستثمار المبكر في بناء السلام والحيولة دون نشوب الصراعات.
- تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والتنموية والمهتمة بالسلام والتمويل.
- ضمان الحوار المستمر مع المجتمعات لتوجيه السياسات والتخطيط والبرمجة.
- تعزيز ودعم جوانب بناء السلام في جهود الاستجابة لأوضاع اللاجئين والعائدين.